

السودان ما بعد الإتفاق الإطارى: فرضية التفكك في ظل الإنقسام النخبوي

Sudan after the framework agreement: the hypothesis of disintegration in light of the elite division

سمية بلعيد¹

¹ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، soumia.belaid@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/22

تاريخ القبول: 2024/03/09

تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص:

يسلط المقال الضوء على إمكانية تقسيم السودان على ضوء الإنقسامات بين النخب المدنية السياسية وحتى العسكرية والتي تعززت بعد الإتفاق الإطارى. فرضية التقسيم التي تتزايد بوجود نزاعات قبلية وإثنية ودور خارجي متنامي. إن هذه المتلازمة الثلاثية ليست وليدة السودان اليوم لكن الإقتتال الدائر بين قوات الجيش و قوات الدعم السريع منذ أبريل 2023 يجعل إسقاطاتها واقعية أمراً محتملاً. و حيث نصبو من خلال هذا المقال إلى كشف العلاقة بين الإنقسام النخبوي والتفكك المجتمعي والدور الخارجي من جهة- بإعتبارها مؤشرات للفشل الدولائي-، بفرضية تفكك السودان في ظل الأوضاع الراهنة من جهة أخرى. هذه الأوضاع التي تعتبر تراكمات لما يفوق أربع سنوات منذ سقوط حكم عمر البشير. و في إطار الإجابة عن الإشكالية التي تدور حول مدى التسليم بتحقيق سيناريو تقسيم السودان في ظل الإنقسام النخبوي على مستوى المكونين المدني والعسكري بالتزامن مع تنامي ظاهرة التدخل الأجنبي، خلصنا إلى أن التقسيم واقع محتمل خاصة في دارفور وشرق السودان بالنظر للظروف المشجعة على ذلك.

كلمات مفتاحية: السودان، الإنقسام النخبوي، التفكك المجتمعي، التدخل الأجنبي.

Abstract:

The article highlights dividing of Sudan in light of the divisions between the civilian, political and even military elites that were strengthened after the framework agreement, the hypothesis of partition, which is strengthened by ethnic conflicts and a growing external role. The ongoing fighting between the army and the Rapid Support Forces makes its projections realistic and probable.

Through this article, we aim to reveal the relationship between the elite division, societal disintegration and the external role, with the hypothesis of the disintegration of Sudan in light of the current conditions. As part of the answer to the problem that revolves around the extent of the realization of the division of Sudan in light of the elite division at the level of the civilian and military components in conjunction with the phenomenon of partisan interference. We have concluded that partition is a possible reality, especially in Darfur and eastern Sudan.

Keywords: Sudan; Elite division; International intervention; Conflict.

المؤلف المرسل: سمية بلعيد ، soumia.belaid@univ-tebessa.dz

مقدمة:

مما لا شك فيه، أن الجيش في السودان لعب دورا مفصليا في تمهيد الطريق لبناء الدولة الحديثة ما بعد الإستعمار، فإرتأى أن يدير البلاد مرة بشكل مباشر ومرات من وراء الكواليس، وأظهر دوره في الحياة السياسية على أنه إلتزام أخلاقي لبقاء وبناء الدولة. غير أن الممارسة العملية أظهرت أدوارا تدخلية للعسكر على حساب النخب السياسية و هي الأحزاب التي لظالما نُظر لها على أنها غير مؤهلة سياسيا بالقدر الكافي لإدارة البلاد.

إن المتمعن في المشهد السوداني منذ الإستقلال يستقرى غلبة المكون العسكري على حساب المكون المدني في الحياة السياسية، و هو ما دلت عليه فترات الحكم الطويلة للإنقلابات الثلاث و التي تخللتها فواصل حكم مدنية لا تعدو أن تكون قصيرة. هذا الإختلال جعل بعض الأحزاب السياسية تستند إلى العسكر للوصول إلى السلطة. الأمر الذي فرض إنقساما نخبويا سياسيا بين مؤيد ومعارض لدور العسكر السياسي.

و أضحت متلازمة الإنقسام السياسي بين النخب من ملامح سودان ما بعد الإستقلال، لكن الظاهرة إستفحلت لتمييز حتى أعضاء الحزب الواحد. وصولا إلى الإنقسام حتى على مستوى المكون العسكري. و هو ما يجسده النزاع الدائر بين قوات الجيش السوداني و قوات الدعم السريع حول طريقة تسير المرحلة الإنتقالية - خاصة بعد الإتفاق الإطاري -. فالرغبة في الإلتصار على حساب الطرف الآخر يفتح المجال لأدوار خارجية بالتنسيق مع الداخل، وتكون هذه المحاور - داخلي، خارجي - محددة

بالاعتماد على المعيار الإثني الهوياتي وحتى الأيديولوجي. لتتزايد معها احتمالات تقسيم السودان في ظل فشل دولاتي غير مسبوق يضع السودان على درجات الخطورة القصوى يدعم ذلك الحرب الأهلية الدائرة.

بناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن التسليم بسيناريو تقسيم السودان في ظل الإنقسام النخبوي على مستوى المكونين المدني والعسكري و تنامي ظاهرة التدخل الأجنبي؟.

أما فرضية الدراسة فنصوغها كالآتي:

يعتبر الإنقسام الداخلي على المستويين السياسي والهوياتي، والتدخل الخارجي متلازمة ثلاثية ستقسم السودان إلى دويلات .

أهداف البحث: تتحدد معنا أهداف البحث كمايلي:

- إبراز أن النزاع الحالي في السودان هو إمتداد وتراكمات لنزاعات سابقة.
- تبيان العلاقة بين الإنقسام النخبوي لدى العسكر والمدنيين بمؤشر تنامي التدخلات الأجنبية في السودان.
- دراسة احتمال تقسيم السودان - خاصة الغرب والشرق - في ظل متلازمة الإنقسام النخبوي والتفكك المجتمعي و التدخل الأجنبي.

و فيما يتعلق بالإطار المنهجي؛ فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية:

أولاً: النزاع الحالي في السودان : إرث من التراكمات.

ثانياً: قراءة في أسباب النزاع بين جبهتي العسكر.

ثالثاً: متلازمة ثالث تقسيم الدولة الوطنية في السودان: الإنقسام النخبوي، النزاع الإثني، التدخل الخارجي.

رابعاً: سيناريو تفكك السودان: إحتمال أم واقع منظر.

أولاً: النزاع الحالي في السودان : إرث من التراكمات

لا يمكننا فهم وتفسير النزاع في دولة السودان حالياً دون إستحضار الماضي ولو بعجل. لأن المتعن فيه يدرك أن أحداث اليوم هي إمتدادات وتراكمات لأخرى عايشها السودان ما بعد الإستقلال في حقب مختلفة. ولدت أسبابا متجذرة ودائمة سرعان ما نستحضرها لفهم الواقع.

1. مسألة الهوية المتناقضة - الأفرو عربية- وإشكالية الإندماج الوطني في السودان:

يوصف السودان على مستوى التركيبة السكانية حتى ما قبل إنفصال الجنوب بأنه صورة تحاكي إفريقيا بحكم التنوع والغنى السكاني، الإثني والديني، حيث يحوي نحو 56 جماعة إثنية وقاربة 400 لغة ولهجة . فيما يبلغ عدد القبائل قرابة 750 قبيلة ينحدرون من أصول عربية بنسبة 40%، و نحو 30% من أصول إفريقية، و أخرى من أصول زنجية¹. هذا الغنى والتعدد الإثني الهوياتي مثل تحدياً أمام قضية الدمج و الإستيعاب الوطني. حيث أن هذه المعضلة لازمت السودان منذ إستقلاله عام 1956، و كانت بلا شك سبباً أساسياً في عدم الإستقرار السياسي في السودان في الجنوب قبل الانفصال و في إقليم دارفور و في الشرق. تجلت معاملة في كم الإنقلابات العسكرية في الدولة السودانية والحروب والتمردات التي عمقت الفشل الدولاتي فيها.

إن فهم النزاع المثار بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وتداعياته، يفرض علينا الرجوع إلى الجذور و السؤال عن مسألة الهوية في السودان ما بعد الإستقلال. وذلك لما للهويات المتضادة من دور في تأجيج النزاع ممثلة في هويات مناطق الأطراف مقابل النخبة الخرطونية التي فشلت في إدارة الدولة ما بعد الإستقلال. و من بين الأوائل الذين ناقشوا هذه الإشكالية نجد المفكر الكيني علي مزروعي حين قدم صورتين متناقضتين للسودان؛ الصورة الأولى غير واقعية، على إعتبار السودان جسراً للتواصل الأفرو-عربي، في إشارة لفرص التراط والتمازج الهوياتي. بينما الصورة الثانية الواقعية؛ فاعتبر من خلالها السودان كنموذج يظهر صعوبة التعايش بين الهويتين العربية و الإفريقية. و قدم منظوراً أكثر دقة للسودان بإعتباره نموذجاً "للهامشية المركبة" بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا الناطقة بالإنجليزية. و تندرج في هذا السياق

حملات التعبئة والتجنيد الممنهجة من قبل قوات الدعم السريع للقبائل العربية في مناطق الأطراف في السودان ومنطقة الساحل الإفريقي بما يضيفي بعدا إثنيا للنزاع في السودان ².

2. تعدد الانقلابات في السودان و إشكالية العلاقة بين المدني و العسكري:

تتيح الحالة السودانية مجالا مواتيا لبحث الانقلاب بوصفه عملية سياسية؛ إذ أنها تتيح مقارنة ثلاثة إنقلابات تنوعت في التوجهات السياسية للضباط، و في البيئة التي صاحبت إستلامهم للسلطة؛ إذ جاءت الإنقلابات الثلاثة بعد فترات ديمقراطية. كما أنّ الحالة السودانية تتيح إلى جانب ذلك تناول معضلة إستدامة الديمقراطية في ظل تسييس المؤسسة العسكرية، وكيفية فك الارتباط بين المدنيين والعسكريين المتماهين سياسيا. رغم أن الجيل الأول تلقى تدريبه على أيدي ضباط بريطانيين يتبنون ثقافة الفصل بين العسكري و المدني. جاءت ملابسات الإنقلاب الأول في عام 1958 مخالفة لهذه الأعراف البريطانية. فأتّر هذا الإنقلاب في العلاقات العسكرية المدنية لاحقًا. لكن ظاهرة الإنقلابات العسكرية في السودان تلاحقت في ماي 1969 و في جوان 1989، هذا عدا المحاولات الإنقلابية العديدة التي لم تنجح.

إستمر الحكم العسكري الأول لمدة ست سنوات بينما ظل الحكم العسكري الثاني في السلطة لمدة ستة عشر عامًا، في حين تجاوزت فترة الحكم الثالث خمسة وعشرين عامًا. صيغ تداول المدنيين والعسكريين السلطة أو ما عُرف بظاهرة **الباب الدوار** الحكم في السودان. بسبب نوع العلاقة الممتدة بين المدني والعسكري والتي لم تكن تحكمها فواصل. إضافة إلى تمحورها في الإستقطاب السياسي المتزامن مع تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، وأضحى الإنقلاب العسكري إمتدادا للعملية السياسية بوسائل مغايرة. فعندما يخسر الساسة المدنيون، تكون الوجهة للحلفاء العسكريين لتدبير إنقلاب عسكري يفرضون به واقعًا جديدًا. يهدف لإضعاف الأعداء السياسيين أو الإستمرار في ذات النهج السياسي بوجوه أخرى ³.

وعلى الرغم من أنّ الأنظمة المدنية والعسكرية التي حكمت السودان تتشابه في أنّها عانت مشاكل الهشاشة و اللإستقرار السياسي، إلا أن وصولها للحكم يأتي في سياقات مختلفة؛ فعند إعتلاء العسكريين الحكم يكون ذلك وسط حالة من الإنقسام و الخلاف السياسي، و هو ما وقع في إنقلابات 1958 ، 1969، 1989 على التوالي . أما المدنيون فيصلون إلى السلطة في جو من الطروحات المتقاربة بخصوص قواعد وبرامج العمل السياسي. فتكون حالة التصدع السياسي الشماعة التي يستغلها العسكر لتسويق

فشل الحكم المدني، و إعتبار الإنقلاب على أنه عمل وطني يرمي إلى إنقاذ البلاد من حالة الفوضى و التفكك⁴. و يفرض هذا الطرح نفسه بقوة على السودان ما بعد الإطاحة بحكم عمر البشير في 2019، في ظل الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية و نظرة دونية مفادها عدم تأهيل النخب المدنية للحكم من دون العسكر، لكن الإنقسام هذه المرة طال حتى المكون العسكري ذاته.

ثانيا: قراءة في أسباب النزاع بين جبهتي العسكر:

حكم الرئيس المخلوع عمر البشير السودان ثلاثين عاما (1989 - 2019)، طفت خلالها عديد الأزمات والخلافات وتعمقت بشكل خطير بعد سقوطه، لتصل حد الإقتتال الداخلي بين النخب العسكرية؛ فريق بقيادة عبد الفتاح البرهان قائد الجيش السوداني، وآخر بقيادة محمد حمدان دقلو المدعو حميدتي قائد قوات الدعم السريع. بعد أن علق السودانيون أملهم على عهد جديد تميزه الديمقراطية وعدم عودة الانقلابات في الحكم. و رغم أن الجيش هو الذي سيطر على قواعد العمل السياسي لهذه المرحلة، غير أن معظم السودانيين كانوا يعتبرونه الضامن هذه المرة للدفع بعجلة الديمقراطية و إن كان ذلك بعد مرحلة إنتقالية يتصدر فيها المشهد السياسي في السودان بشكل مؤقت تمهيدا للتحول الديمقراطي المدني القادم.

تولت قوى الحرية و التغيير الحوار مع ممثلي الجيش على إعتبارها التيار الذي توافق عليه الشعب السوداني، و تمحورت المحادثات مع الفريق أول البرهان ونائبه حميدتي حول مدة الفترة الإنتقالية و التي تتبعها إنتخابات رئاسية وتشريعية شفافة. بيد أن هذه الطروحات لم تتجسد على أرض الواقع نتيجة تمسك الجيش بالسلطة و فرض شروطه حول المرحلة الإنتقالية. التي قام بتمديدتها متجاوزا مدة الستة أشهر المتفق عليها من خلال المحادثات. ليصطدم مشروع التحول الديمقراطي في السودان مرة أخرى بإخراط تام للمؤسسة العسكرية في الحياة السودانية معتبرة ذلك واجبا وتكليفا وطنيا. هذا التحول الذي إنتهى بسبب الإقتتال الدائر بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع منذ 15 أبريل 2023؛ على خلفية هجوم هذه الأخيرة على مراكز تابعة للقوات المسلحة السودانية سببتها الخلافات الداخلية، وكذا الأوضاع المتدهورة في الخرطوم في كافة المناحي. فضلا عن عدم الوصول إلى إتفاق سياسي حول كيفية حل

الخلافات الداخلية، وعليه يمكننا أن نرجع النزاع القائم في السودان منذ أبريل 2023 إلى أسباب تراكتت منذ بدء المرحلة الإنتقالية، و أخرى كانت بمثابة الأسباب المباشرة لبداية الحرب:

1. الخلاف حول الشخصية الموكل لها قيادة الجيش: إن المتتبع للأحداث في السودان يتبين له بشكل جلي أن التنازع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع بخصوص أحقية تولي قيادة الجيش بالنسبة لكل طرف كانت من أهم الدوافع التي أججت النزاع وحولته إلى حرب. حيث أن هذا التصعيد في الموقف كان وليد إنتقادات حميدتي لقرارات البرهان في أكتوبر 2021، وكذا التوتر الذي أعقب سقوط حكومة الحمدوك المدنية في أكتوبر 2022. لكن الخلاف حول لمن تسند له السلطة العليا في الجيش أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية و السياسية بشكل مباشر و بداية الإقتتال⁵.

2. الإختلاف حول المواقيت الزمنية ومعايير دمج قوات الدعم السريع في الجيش: بطروحات متناقضة أراد البرهان دمج قوات الدعم السريع في مدة أقصاها سنتين، بالإستناد على معايير التجنيد في الجيش، خوفا من بروز قوة عسكرية تنافس الجيش السوداني و تزاخه على وظائفه بفعل إزدواجية المسؤولية الأمنية. في المقابل وسّع حميدتي المجال الزمني لعشرة أعوام مع إلزامية إحتفاظ المقاتلين في الدعم السريع برتبهم بعد الدمج الأمر الذي عمّق الخلافات بين الطرفين بشكل كبير.

3. غياب التوافق على تطبيق بنود الوثيقة الدستورية: مثلت هذه الوثيقة في 17 أوت 2019 مخرجات ما توصل إليه المجلس العسكري و القوى المدنية ممثلة في تحالف "الحرية والتغيير"، بعد سقوط نظام البشير لتمثل الأساس القانوني للمرحلة الإنتقالية. تضمنت الإتفاقية آليات تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين من خلال مجلس سيادي لفترة إنتقالية. يتم الدعوة بعدها لإنتخابات عامة. رغم أهمية هذه الوثيقة إلا أنها إصطدمت بعدة عراقيل حالت دون تطبيقها لعل أهمها؛ حالة التنافر الحاد وفقدان الثقة بين المكون العسكري و المكون المدني بسبب تضارب التصورات حول إدارة الفترة الإنتقالية، فضلا عن إشكالية التفاوض الحكومي مع الحركات المسلحة، ومعضلات عدة تتعلق بإستكمال تشكيل مؤسسات الدولة مثل البرلمان الإنتقالي⁶.

4. إشكالية التنازع بخصوص بنود الإتفاق الإطارى: مثل هذا الإتفاق الموقع في ديسمبر 2022 بين العسكريين والمدنيين، خارطة طريق تمهد لإتفاق نهائي وتشكيل حكومة تصريف أعمال حتى إجراء

الانتخابات بعد 24 عامين، وتضمن خمسة محاور هي؛ العدالة الإنتقالية، الإصلاح الأمني والعسكري، ومراجعة إتفاق السلام و تقييمه، و تفكيك نظام الإخوان، و مسار شرق السودان. و الذي كان تحت مباركة دولية؛ بريطانيا و الولايات المتحدة و الإمارات و السعودية، و مدعما من قبل الأمم المتحدة و الإيجاد و الإتحاد الإفريقي. تضمن منح السلطة الإنتقالية للمدنيين، تكوين جيش موحد مع حتمية دمج باقي الحركات المسلحة منعا للإزدواجية الأمنية التي تُفشّل الأداء الدولي، فضلا عن أن الإتفاق الإطاري المكون من 25 بندا، إحتوى العديد من الملفات العالقة التي تتطلب توافقا حولها خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من بدء سريان الإتفاق، غير أن الأزمات الاقتصادية أجّلت البت فيها⁷.

من الواضح أن الإتفاق الإطاري تضمن مجمل النقاط الساخنة التي تم التنازع فيها بين الطرفين العسكري و المدني، و التي كانت محصلته سلبية على الدولة إلى حد بعيد، خاصة في أهم مجالين يتصلان بحياة المواطن البسيط، وهما؛ الإقتصاد والأمن⁸. ليكون الإتفاق الملف الذي أبان حجم الخلاف بين النخب العسكرية فيما بينها، و المدنية تباعا.

5. تعثر المسار الديمقراطي في السودان: بعد أن كان من المفترض تسليم السلطة للمدنيين في خضم فترة إنتقالية، إنتكس الوضع في السودان غداة قرارات البرهان بخصوص حل المؤسسات الرسمية وإعلان حالة الطوارئ، فيما أصطلح عليه بقرارات أكتوبر 2021. فضلا عن عدم الوصول إلى توافق بخصوص تطبيق إتفاق جوبا. لتتوالى الأزمات مظهرة حجم الهوة بين المدنيين و العسكريين وفقدان الثقة.

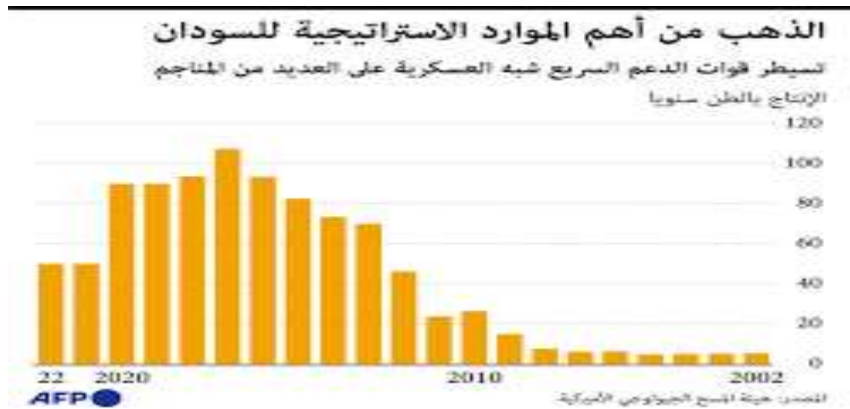
6. الصراع حول تأمين الذهب: يعد الذهب في الحرب الحالية بين قوات الجيش و قوات الدعم السريع الذي تسيطر هذه الأخيرة على مواقع مهمة منه، أحد العوامل الأساسية التي يستند إليها حميدتي للحفاظ على نفوذه من خلال القدرة المالية ، حيث يحتل السودان المرتبة الـ 13 عالمياً والثالث إفريقياً في إنتاج الذهب، بحوالي 93 طناً سنوياً. و يمثل الذهب نصف صادرات السودان ويهرب ما يقارب 80 % من الإنتاج، بينما تقدر الإحتياطات غير المستغلة منه بنحو 1550 طناً⁹. ويعد هذا المورد أحد مداخل التدخل الخارجي في السودان من قبل الإمارات مثلا و فاغنر و غيرهم. ناهيك عن أن مواقع إستخراج المعدن هي في الشمال الشرقي و الوسط و دارفور معقل قوات الدعم السريع. و الشككين رقم 1 و 2 يوضحان ذلك:

الشكل 1: إنتاج السودان من الذهب حسب مجلس الذهب العالمي:



المصدر: الرؤية، 2022، ص1، على: <https://www.alroeya.com/58-0/2303577->

الشكل 2: الذهب أهم الموارد الإستراتيجية في السودان



المصدر: جريدة القدس العربي، 2023، ص1، على:

<https://www.google.com/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fwww.alquds.->

و الخلاصة: لطالما كان الإنقسام السياسي أحد أسباب ومبررات إستلام السلطة من قبل العسكر لكن أحداث أبريل 2023 الجارية كانت مخالفة في ظل إنقسام نخبوي عسكري - عسكري أدخل البلاد إلى حرب قد تكون طويلة الأمد .

ثالثا: متلازمة ثالث تقسيم الدولة الوطنية في السودان: الإنقسام النخبوي، النزاع الإثني، التدخل الخارجي.

ما إن يجتمع مؤشر كالإنقسام النخبوي لدى العسكر أو المدنيين، و التنوع الإثني الذي عادة ما يتحول لأسباب داخلية و أخرى خارجية إلى نزاعات وتفككات مجتمعية . يتدعم ذلك و يتعزز بالتدخل الأجنبي حتى تزيد احتمالات إختيار الدولة بفعل تنامي وتعاضم درجات الفشل فيها. وقبل تخصيص المؤشرات الثلاثة بالدراسة يتوجب علينا التعرض لمصطلح الفشل الدولاتي دون الإسهاب. فضلا عن المؤشرات الكلية للفشل و التي وإن طالت ستؤدي إلى إختيار الدولة.

1. تعريف الفشل الدولاتي ومؤشراته : عرفه نعيم تشومسكي على أنه¹⁰ :الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف و ربما الدمار، ونزعتها إلى إعتبار نفسها فوق القانون محليا ودوليا، وإطلاق يدها في ممارسة العنف وإرتكاب العدوان. كما أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير".

أما "غراهام إيفانز و"جيفري نوينهام" فقد عرفا الدولة الفاشلة على أنها: تطور جديد وخطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة، يتمثل في إختيار القانون و النظام و الخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، والتي تتميز بصراع هوياتي مرير وقومية إثنية عنيفة و بروح عسكرية و ربما صراع إقليمي¹¹ .

ما نلاحظه من التعاريف السالفة تركيزها على معايير وإهمالها لأخرى، أما عن المؤشرات التفصيلية الدالة على الظاهرة فنجدتها مصنفة حسب صندوق السلام (Fund For Peace) كالاتي¹² :

- المؤشرات السياسية و الأمنية : الإنقسام بين النخب الحاكمة، تآكل شرعية ومشروعية نظام الحكم، تراجع الأداء الوظيفي للدولة، وجود حركات مسلحة موازية للوظيفة الأمنية للجيش، غياب الإستقرار السياسي المؤسسي ، حدة التدخلات الأجنبية لصالح فواعل أخرى تقوّض السيادة الوطنية.

- المؤشرات الاقتصادية: غياب تكافؤ الفرص وتزايد التهميش الإقتصادي لبعض المناطق لحساب أخرى، تراجع معدلات النمو الإقتصادي، إرتفاع حجم المديونية الخارجية.

- المؤشرات الاجتماعية : غياب التوازن بين الحاجات الإنسانية و الزيادات السكانية و تصاعد مشكلة الحاجة، تراجع مستويات الخدمات الاجتماعية، تصدير اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الإقليم، ظاهرة النزوح القسري داخليا، التاريخ العدائي لدى بعض الجماعات والذي قد يظهر في شكل مشكلات عرقية و إثنية، إنتشار ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات.

الشاهد من عرض هذه المؤشرات الجزم بتوافرها جميعا في السودان و الدليل إحتلاله لمراتب عالمية متقدمة من حيث درجة الفشل وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 1: ترتيب درجات الفشل في السودان في الفترة 2019-2022.

السنة	الترتيب العالمي	الدرجة من 120	درجة الخطورة
2019	8	108	إنذار عالي جدا
2020	4	104.8	إنذار عالي جدا
2021	9	105.2	إنذار عالي جدا
2022	--	107.1	إنذار عالي جدا

المصدر: تصميم الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لمؤشرات الفشل في العالم .

منذ إنحيار حكم البشير، و السودان يسجل مؤشرات عالية من الفشل و درجات قصوى من الخطورة تبين حجم وعمق الأزمات و على مختلف الأصعدة، و هو ما يؤثر للتراجع الحاد في الأداء الوظيفي للدولة. الوضع الذي أبانته المرحلة الإنتقالية التي يديرها العسكر بمشاركة مدنية محتشمة. و رغم أهمية كل المؤشرات السالفة الذكر إلا أننا سنركز على ثلاثية ما إن توفرت إلا وزادت إحتتمالات تفكيك الدول؛ إنقسام النخب الحاكمة، النزاعات الإثنية والقبلية، الدور الخارجي.

2. إنقسام النخب الحاكمة:

- **الإنقسام السياسي للمكون المدني:** إن التنافس السياسي الحاد و الإستقطاب الشديد داخل الأحزاب السياسية وبينها، ليس وليد أحداث أبريل 2023، بل هو ملازم للسودان بدءا بملازمات الانقلاب الأول، الثاني و الثالث ؛ كإنقسام حزب الأمة، حل الحزب الشيوعي السوداني بسبب إنقسام داخلي حيال التعاون مع الانقلاب العسكري الثاني. ومع الحكم العسكري الثالث الذي برزت فيه هيمنة المشير عمر البشير بعد الإنشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطني و الإسلاميين في عام 1998 و أدى إلى مفصلة بين قائدي الظل و العلن حسن الترابي وعمر البشير¹³.

أما عن المرحلة الإنتقالية التي أعقبت الإطاحة بحكم البشير وما تلاها من تطورات متلاحقة، خاصة ما بعد قرارات أكتوبر، من خلال التفكك النخبوي، على غرار " الحرية والتغيير " والتي طفت التناقضات الإيديولوجية داخله محدثة إنقسامات فيه سرعان ما إنتقلت إلى الشارع السوداني. هذا الإنقسام الذي كان سببه الخلاف في المواقف تجاه الإتفاق الإطاري. حيث إهتمت قوى الحرية والتغيير " الكتلة الديمقراطية " بجهة " المجلس المركزي " بصياغة الإتفاق الإطاري بطريقة تسيطر بها على الحكومة بشكل فردي، كما منح الإتفاق الإطاري قوات الدعم السريع وضعية القوة العسكرية الموازية في السودان. و في ظل هذا الوضع عاد السودان إلى دوامة الإنقسامات والخلافات¹⁴.

- **أولوية المكون العسكري على المدني في السودان:** كان للهوة بين الأحزاب و المجتمع السوداني الأثر الكبير في فسخ المجال للعسكر وتعرض السودان للإنقلابات الثلاثة ثم التضييق على الأحزاب في الداخل فأخذت من الخارج مجالا للمعارضة حتى عام 2000¹⁵.

- **الإنقسام النخبوي للعسكر 2023:** لطالما ظهر العسكر في السودان على أنه الجهة المنقذة عندما يتعلق الأمر بالأزمات و ما أكثرها في تاريخ هذه الدولة. ومن خلال هذا الدور بدا لفترة طويلة على أنه جهة متماسكة وموحدة إزاء كل المتغيرات. لكن فترة حكم البشير تنامت فيها ظاهرة المليشيات و تحديدا في إقليم دارفور غرب البلاد، الإقليم ذو النزعة الانفصالية. ومن هذه المليشيات كانت الجنجويد اليد الطولى للنظام لمجابهة الانفصاليين في الإقليم منذ 2003، بقيادة "حميدي" الذي ينتمي إلى القبائل العربية

في دارفور، وإستخدامها نظام عمر البشير وقتها لمساعدة الجيش على إخماد تمرد القبائل الإفريقية المساليت. و في 2017، تم إنفاذ قانون بمنح "الدعم السريع" صفة قوة أمن مستقلة. لكن الحراك الشعبي ضد البشير في 2019 فرض عليها الوقوف ضد داعمها السابق. وعليه كانت أحد أبرز الأطراف في السودان ما بعد البشير طيلة الفترة الإنتقالية و إلى وقتنا الحالي.

في ظل تنامي قوة الدعم السريع تزايدت معها التساؤلات الشعبية عن حقيقة و طبيعة دورها في الدولة ما بعد الحراك الشعبي، وهل هي داعمة للوظيفة الأمنية للجيش في السودان أم أن وظيفتها تتحدد في كونها الجيش الموازي المدعوم خارجياً؟. و هي تساؤلات منطقية، نظراً لما للجيش الموازي من تداعيات عكسية على الإستقرار داخل الدول. و لا يخفى أن قوات الدعم السريع ما بعد الحراك الشعبي ضد البشير ظهرت بصورة الطرف الشريك من خلال ما إحتوته الوثيقة الدستورية بشأن توزيع المناصب بين قادة قوات الدعم السريع و الجيش السوداني، لكن الطموحات السياسية تسمو فوق الإتفاقيات و هو الأمر الذي ينطبق على حميدتي، و ممارساته و سلوكاته الداخلية والخارجية خير دليل على ذلك. و عليه فإن التوافق مع البرهان لم يدم طويلاً و زاد ذلك في تعقيد المشهد السوداني المعقد أصلاً.

لكن الإختلافات حول القيادة و مواقيت و معايير دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني كما تضمنه الإتفاق الإطاري ضمن ورشة الإصلاح في المجالين الأمني و السياسي، إضافة إلى إتفاقيات جوبا، ناهيك عن معارضة حميدتي لقرارات البرهان في أكتوبر 2021، عجلت بظهور الإنقسام لدى النخبة العسكرية تحلى بحرب طاحنة منذ أبريل 2023 يسعى كل طرف فيها إلى إلحاق الهزيمة بالآخر. ليكون الشعب السوداني ضحية التنافس السياسي للقادة العسكريين، ضمن مأساة إنسانية غير مسبوقة وعدد نازحين ولاجئين بالملايين.

2. النزاعات القبلية و الإثنية: يتمتع السودان بتنوع هوياتي إثني ممتد ضمن نطاق جغرافي واسع. من خلال قرابة إثنية تنتشر في تشاد و النيجر و نيجيريا و مالي و السنغال و بوركينا فاسو و موريتانيا و ليبيا. حيث وفر القرب الجغرافي علاقات تواصل مستمرة بين هذه الإثنيات. فالسودان كما أشرنا آنفاً يحوي ما

يقارب 750 قبيلة و54 جماعة إثنية كبيرة تمثل في مجموعها الهوية المركبة الأفروعربية. و قد يبدو الأمر من قبيل التنوع الذي يثري الجانب المجتمعي في الدولة، لكن أسبابا جعلت التنوع وبالا على السودان.

حيث يعتبر بعض المهتمين بالأوضاع الإفريقية أن قضية التنوع تعتبر سببا في تعقيد وتفجير الخلافات الإثنية من خلال تحديد المنتمي من المقصي في الجماعة. فكلما كان عدد الجماعات أكبر يزيد احتمال النزاع و عدم الإستقرار¹⁶. و هذا ما ينسجم مع طروحات المقاربة النشئية و التي تقوم على مفهوم محوري و هو القرابة الإثنية، و حسب دونالد هوروفيتز فإن سبب النزاع يكمن في عدم وجود روابط بين الجماعات، وعليه يصبح الاختلاف الإثني مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات¹⁷.

إن سلوك الجماعة الإثنية تحدده الأحاسيس الإثنية. لذلك فإن أنصار هذه المقاربة يعتبرون أن النزاع الإثني هو نتيجة تراكم الأحقاد و الكراهية لفترات زمنية طويلة، و هذا الرأي يحظى بتأييد واضعي السياسات الخارجية¹⁸. لكن هذا قد لا يعدو أن يكون قاعدة و مرجعية تستغلها فواعل سياسية داخلية و أخرى خارجية و هو ما يتلاءم و طرح المقاربة الإفتعالية التي تقول بأن تسييس الإنتماء الإثني سيؤدي في النهاية إلى العنف و الإضطرابات كجزء من برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة و زيادة المكاسب الشخصية بالنسبة للفواعل المحلية. و فواعل خارجية تستغل ضعف المؤسسات و تميزها بالفساد و غياب القانون و تراجع التنمية، للتلاعب ببطاقة الهوية و تحقيق مصالح لا تحقق إلا في الفوضى. و هذا ما يحدث في السودان.

يزيد هذا توافر عوامل مشجعة في جوار السودان تساعد على تدفق النزاعات الإثنية و القبلية منه و إليه؛ كالتواصل الجغرافي البري مع دول الجوار، القرابة الإثنية العابرة للحدود، النزاعات السابقة الناجمة عن التراكبات التاريخية المتعلقة بالحدود، و المطالب بالحدودية. ناهيك عن تدفق اللاجئين و تجارة السلاح. و هي عوامل لخصتها الأستاذة أوانا ترونكا في أسباب تدفق وإنتشار النزاعات الإثنية¹⁹.

تنطبق هذه المؤشرات على الوضع في السودان و الذي يمثل هوية مركبة أفروعربية بتنوع إثني و قبلي واسع، لطالما مثل شرارة الحروب و التمردات بفعل سياسات الإقصاء و التهميش من قبل حكومة المركز، فضلا عن أدوار إقليمية و دولية أدت إلى إنفصال الجنوب في 2011، وقد تكرر إنفصالات أخرى في مقدمتها إقليم دارفور.

3. **التدخلات الخارجية:** ونقصد بها أدوارا لقوى إقليمية أو دولية لها أجنداث ومصالح تسعى لتحقيقها من وراء هذا التدخل. و لا يتوقف الأمر على الدول المؤثرة في بيئتها الإقليمية و الدولية بل يتعداه حتى إلى الدول الضعيفة. و يتسع التدخل ليشمل الفواعل من دون الدول كالمترزقة مثلا.

- **إقليميا:** تشير تقارير إلى أن **دولا كمصر و السعودية و الإمارات**، بحسب بعض السودانين هي جزء من المشكلة و ليس الحل، بسبب أدوار لها عقب سقوط نظام البشير، بدعمهم للعسكريين المتنازعين حاليا في السودان؛ الجيش و قوات الدعم السريع. فضلا عن أن السعودية و الإمارات بحثتا عن مدخل لهما في السودان ما بعد الحراك على حساب أدوار **قطر وتركيا** - بعد سقوط التيار الإخواني الذي كان يمثل البشير-، من خلال دعم السعودية البرهان، و الإمارات حميدتي نظير مشاركته في التحالف العسكري الذي قاده السعودية - و ضمّ أبوظبي- في اليمن. في إشارة لتقسيم الأدوار في دعم العسكر بعد سقوط نظام البشير. فحسب رؤية الأكاديمي عبد الخالق عبدالله، فإن كلا من مصر والسعودية و الإمارات قادرة على القيام بأدوار تقدمية في السودان إستنادا للطرف الذي تدعمه. حيث أن كلا من القاهرة والرياض تقفان إلى جانب الجيش، في حين تدعم الإمارات قوات الدعم السريع، و من المنطقي أن تصطف إثيوبيا إلى الدعم السريع في سياق مواجهة مصر.²⁰

- **دوليا:** لروسيا مصالح في إفريقيا و منها السودان و التي تعززت بتواجد قوات فاغنر الروسية و علاقتها بمناجم الذهب، وتصل إلى شرق السودان المطل على البحر الأحمر؛ بهدف تأسيس قاعدة عسكرية بحرية في بورتسودان، في إطار بحث روسيا الدائم عن المياه الدافئة. و ما تكسبه من قوة مضافة لروسيا على صعيد النفوذ و الهيمنة الدولية إنطلاقا من التواجد في الممرات البحرية الإستراتيجية. حيث تتلقى قوات الدعم السريع الدعم الروسي. في مقابل رفض **أمريكي و أوروبي** لهذا الدور في السودان، من خلال دعم الجيش السوداني لمواجهة الإختراق الروسي - رغم محاولة أمريكا الظهور بمظهر الطرف المحايد عبر فرض عقوبات على الطرفين-. بينما دعت الصين إلى ضرورة تغليب مصلحة الوطن فوق المصالح و الأهواء الشخصية²¹. لتكون بهذه الصورة إفريقيا ساحة معركة مصالح وحروب بالوكالة بين القوى الدولية المتنافسة.

إن تعدد الأطراف الفاعلة في النزاع السوداني الدائر حالياً مرده حروب الموارد ومنها الذهب، حيث تهيمن أبوظبي على القدر الأكبر من الذهب السوداني، و في سياق متصل يوضح تقرير لمجلس الأمن الدولي أن نحو 48 طناً من ذهب دارفور هُرب إلى الإمارات في الفترة ما بين 2010-2014²². وذلك إذا إستثنينا النفط وباقي المعادن الأخرى في السودان.

- الفواعل من دون الدول: كانخراط الحركات المسلحة في النزاع المسلح، حيث تُمثل دارفور بيئة خصبة لتنامي هذه الظاهرة، على خلفية إعتبارها قاعدة لحركات مسلحة عديدة محاربة للحكومة السودانية السابقة. بالإضافة إلى تداعيات خسائر قوات حفظ السلام المنتشرة في دارفور أيضاً كمصدر رئيسي للأسلحة غير المشروعة للحركات المسلحة. و في عام 2020، كشف مسح أجرته العمليات المختلطة للأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي في دارفور أن نزع سلاح المدنيين أمر صعب خاصة إذا كان سكان الإقليم يفتقرون إلى الثقة في قدرة الحكومة ومؤسسات أمن الدولة على حمايتهم، مع إستمرار النزاعات في دارفور وجنوب كردفان و النيل الأزرق و جبال النوبة و آبيي، لم تتح الفرصة للسودان مطلقاً لإجراء نزع السلاح وإعادة الإدماج²³.

إن وجود الثروات الطبيعية في السودان كالنفط والمعادن وفي مقدمتها الذهب، فضلاً عن توفر بيئة داخلية منعدمة الإستقرار تشجع على ظاهرة الإستغلال غير الشرعي لهذه الموارد كما حدث مع الكونغو الديمقراطية و تحديداً في مقاطعة كيفو. الأمر الذي يشجع فواعل تحت دولانية على الإنخراط في هذا النشاط بما يحوّل السودان و خاصة الأقاليم الحدودية له و منها دارفور إلى أن تكون مستقطبة لهذه الفئات و خاصة المرتزقة التشاديين الذين يمكن لهم أن يتحالفوا مع ميليشيات الأمس في دارفور قوات الدعم السريع . حيث يمثل التواصل الجغرافي بين دارفور و تشاد، وتورطها في الأسواق غير المشروعة وتهريب السلاح عامل جذب مغري لهذه الفواعل.

إن التواصل الجغرافي بين السودان ودول الجوار الرخوة أمنياً في معظمها، فضلاً عن العلاقات العدائية في بعض الأحيان المستندة إلى التاريخ، يدعمها إمتداد هوياتي من خلال قرابة إثنية مشتركة. كل هذه العوامل كفيلة بتعقيد الوضع الأمني في السودان وزيادة التصعيد.

و عطفًا على ما سبق؛ فإن حرب اليمن دفعت بمجموعات من المقاتلين العائدين، إلى الانضمام تحت لواء الدعم السريع، حيث ترجح تقارير عسكرية أوروبية بأن عددها يراوح 18 ألف مقاتل، أصولهم من تشاد و النيجر ومالي و شمال نيجيريا وجنوب ليبيا. و تَوسَّع نشاط هذه الجماعات بعد وصول شركة الأمن الخاصة فاغنر الروسية إلى إفريقيا الوسطى ومالي وليبيا، في ظل تزايد رفض الوجود الفرنسي في القارة. عزز ذلك وجود مناجم الذهب و نشاط التعدين غير المشروع²⁴.

رابعاً: سيناريو تفكك السودان: احتمال أم واقع منتظر

إن متابعة الأوضاع في السودان تنذر بتصعيد خطير بشكل مطرد في ظل تضارب المصالح الوطنية، الدولية و الإقليمية، و اعتماد الخيار العسكري من قبل أطراف النزاع. و بتمعننا في المشهد السوداني فإن توقعاتنا لن تخرج عن السيناريوهات الأربعة التالية :

1. السيناريو الأول: إنتصار قوات الجيش السوداني بقيادة البرهان.

يُتوقع ذلك من خلال زيادة الدعم الخفي وبأشكال متعددة لقوات الجيش السوداني خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي يرى الكثيرون أنها غضت الطرف عن كثير من الإجراءات غير الديمقراطية التي صدرت عن الجيش منذ 2019 في تلميح واضح عن عدم معارضتها، فالقوى الغربية مع أمريكا ترغب في تحجيم التوغل الروسي المتزايد في إفريقيا و منه في السودان. حيث ترى العديد من الأطراف بأفضلية تحكم الجيش في زمام السلطة وإعادة الإستقرار في السودان. يأتي هذا الطرح ملائماً لتصورات مصر التي لا ترغب في وجود ميليشيا على حدودها في إشارة إلى قوات الدعم السريع. و يستند الجيش على القوة الجوية بتكثيف القصف على مواقع الدعم السريع لتحقيق أهدافه بشكل أسرع وحسم الحرب لصالحه في أقرب وقت و عدم الذهاب إلى حرب المدن التي يتفوق فيها عناصر قوات الدعم السريع.

2. السيناريو الثاني: إحراز تقدم ميداني من قبل قوات الدعم السريع.

بحكم أن الجيش السوداني هو المؤسسة التي طالما سيطرت على المشهد السوداني بكل تفاصيله منذ الإستقلال، فإن ميزان القوة العسكرية خاصة في مجالها الجوي هو في صالحه. ومع ذلك فإن قوات الدعم السريع قد تطورت في السنوات الماضية بشكل ملحوظ، فمن ميليشيا إلى قوات حرس حدود في حكم البشير، ثم كقوة أمنية مستقلة. خاضت حروبا عديدة في دارفور و ليبيا و اليمن لمقاتلة جماعة أنصار الله الحوثيين، و إستنادا إلى تقارير إعلامية فإن تعدادها يتجاوز 100 ألف مقاتل. وبالنظر إلى العدد الذي يكاد يقارب عدد قوات الجيش السوداني والذي يبلغ بحسب موقع قلوبال فاير باور 105 آلاف جندي لعام 2023، حيث يحتل السودان المرتبة 75 من إجمالي 145 دولة من حيث القوة النشطة²⁵. وبالنظر للجاهزية القتالية لقوات الدعم السريع وتفوقها في الحروب غير النظامية نظرا لتجاربها السابقة، فإنه من المحتمل تفوقها في حال تعزيز إمكانياتها العسكرية و اللوجستية من قبل أطراف داعمة لحمديتي. و الإعتماد خاصة على الفواعل تحت دواتية كالمرتزقة من دولة تشاد و النيجر. لذلك فإن قوات الدعم السريع تعمل على إطالة أمد الحرب من أجل إستنزاف معيار القوة لدى قوات الجيش و هي القوة الجوية و الذهاب إلى حرب إستنزاف تتفوق فيها على حساب القوات النظامية.

3. السيناريو الثالث: المفاوضات و حل النزاع.

إنخرطت عدة أطراف منذ إندلاع الإقتتال في السودان في مهمات الوساطة للعمل على وقف القتال أولا، و تجسد ذلك مثلا في إتفاق جدة برعاية أمريكية سعودية المتضمن هدنة لأغراض إنسانية ممهدة لإجراءات أعمق، و قبلها كانت الوساطة المصرية، و وساطات إفريقية عبر الإتحاد الإفريقي و منظمة الإيغاد. لكن كل هذه الهدن كان مصيرها الفشل بسبب الإختراق المتكرر في ظل إتهامات متبادلة بالمسؤولية عن ذلك.

علما أن أدبيات حل النزاع تبدأ بوقف القتال الذي من شأنه التقليل من الآثار المباشرة له في إطار ما يعرف بإدارة النزاع لتعقبها مهمات وساطة مباشرة أو غير مباشرة، تهدف إلى الوصول إلى إتفاق تسوية عبر تجميع المصالح المتضاربة لكل أطراف النزاع من دون إستثناء، و العمل على إرضاء الجميع بنسب متفاوتة تمهيدا للوصول إلى الحل النهائي عبر معالجة جذر المشكلة بحسب توصيف جون بورتون.

لكن الوضع في السودان لا يؤشر على عقد مفاوضات بشأن مناقشة الوضع السياسي على الأقل في المستقبل القريب بسبب تعنت الطرفين وغياب أي لقاءات مباشرة، هذا إذا إستثنينا المفاوضات المتعلقة بالوضع الإنساني والإغاثي و التي تتم برعاية سعودية أمريكية . فضلا عن إستمرار الاختلافات الكبيرة التي كانت سببا في الإقتتال. ناهيك عن غياب الضغط الحقيقي من الأطراف المؤثرة على طريقي النزاع لوقف القتال لأن هدف هذه القوى ليس وقف الإقتتال وإنما تحقيق مصالحها .

4. السيناريو الرابع: تصاعد حدة النزاع المسلح.

إن الأمور تشير إلى إتجاه الوضع في السودان نحو التصعيد بسبب إشتداد وطأة الحرب بين الجيش بقيادة البرهان و قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، فليس من المرجح على المدى القريب الوصول إلى عقد مفاوضات مباشرة تناقش فيها القضايا الخلافية تتخللها تنازلات من الطرفين للوصول إلى حل. إن علو المصلحة الخاصة على حساب مصلحة الوطن و الشعب السوداني بحيث أضحي كل طرف يفكر في إنتصاره الشخصي مع إستمرار إختيار السودان المنهك أصلا كما بينت ذلك درجات الفشل للسنوات الأربع. وما يدل على ذلك فشل الهدن وغياب لأي إتفاقيات في ظل إشتداد المعارك . بما يدفع إلى احتمالية ظهور سلطتين متوازيتين - على غرار ليبيا ، اليمن-، يعلن عنها في المناطق التي يسيطر عليها كل طرف.

فضلا على ما قيل، هناك إحتمال تجسيد السيناريو الأول والثاني و الرابع و يبقى السيناريو الثالث “المفاوضات و الحل” مستحيل التحقيق في ظل الظروف الآنية ، نتيجة ترابط المصالح على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي.

لكن تحقق السيناريو الأول بإنتصار قوات الجيش و هزيمة قوات الدعم السريع قد يدفع بهذه الأخيرة إلى التحصن في إقليم دارفور و إتخاذ قاعدة، فضلا عن إعتبره معقلا لتجميع المرتزقة من التشاد ومالي والنيجر وليبيا وغيرها كما أسلفنا. و في ظل التهميش المستديم الذي يعاني منه الإقليم و النزاع الدائر فيه منذ 2003، و وجود رغبة إنفصالية على غرار الجنوب سابقا تشجعه أطراف خارجية، فإن إمكانية إنفصال دارفور و إعلانه دولة مستقلة عن السودان لن تكون بالمفاجأة بسبب توفر الظروف المساعدة

على ذلك. و لا يتوقف التقسيم على دارفور بل ستصيب العدوى أقاليم أخرى منها شرق السودان خاصة في ظل الفشل الذي يعاني منه السودان، رغم الإستعداد الهش لقبائل البجا سكان الشرق الذي تستغله لا محالة أطراف خارجية للإستفادة من الموقع الإستراتيجي للإقليم.

الخاتمة.

بعد سقوط حكم البشير بفعل حراك سوداني شعبي، إعتلى السلطة مجلس سيادي مزيج بين المكون المدني والمكون العسكري. ورغم أن الأدبيات السياسية تجعل العسكر على مسافة من العمل السياسي لكن السودانيين إعتبروا هذه المشاركة أمرا لازما لإستتباب الأمن في بلد يكاد يغيب فيه منذ إستقلاله. غير أن هذه الرؤية تبددت في الأربع سنوات الماضية بفعل تعوّل العسكر على المدنيين و إنقسامات طالت هؤلاء. ترجم ذلك في إجراءات متخذة أدت إلى تعثر المسار الإنتقالي وصولا إلى الإتفاق الإطاري الذي أبان حجم التباين بين جبهتي العسكر. و يأتي هذا الإنقسام في بلد لازمه التفكك المجتمعي و التدخلات الخارجية. و هي مؤشرات ما إن توفرت حتى تتزايد معها إحتتمالات تفكيك الدولة.

و بناء على ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعثر المسار الإنتقالي في السودان؛ بسبب إضفاء الشرعية على العسكريين، إنتقال ديمقراطي تحت إدارة الجيش، و زيف السلطة المدنية بدليل منع أي إصلاحات تقترحها هذه الأخيرة ثم الإنقلاب عليها.
- فسح المجال للعسكر للتحكم في شؤون البلاد بشكل مباشر نتيجة تراجع دور النقابات العمالية التي شكلت العناصر الأساسية للحركة الإحتجاجية. هذه الأنظمة القمعية عطلت الفرصة الحقيقية لممارسة ديمقراطية تنتج أحزابا سياسية حقيقية و فاعلة.
- لم يستطع السودان الوصول إلى الدولة الوطنية بل ظلت القبلية و الطائفية الدينية و الهوية الأفروعربية ، أدوات أدارت الحرب في الجنوب و دارفور بشكل مباشر، و اليوم بشكل غير مباشر.

- إزدواجية المسؤولية الأمنية بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع ستكون سببا في تهاوي العقيدة العسكرية في السودان. وظهور سلطتين متوازيتين في الدولة تمهيدا للإنقسام.
- رغم وجود قوى خارجية قادرة على التقليل من حدة النزاع وفرض المفاوضات على الجانبين، لكنها لا تمارس واقعا ضغوطا فعلية بما يؤدي إلى إطالة أمد الإقتال .
- إن الإنقسام النخبوي في السودان و الذي تعدى المكون المدني إلى العسكري، و أفرز حالة من الإقتال الداخلي تجعل كل طرف متمسكا بالانتصار. يكون ذلك بالاعتماد على أطراف خارجية؛ دولا وجماعات، في ظل إرث من العداء بين القبائل و الإثنيات. وعليه يصبح التقسيم أمرا واردا في وجود هذه الثلاثية متلازمة تفكيك الدول.
- إن الأقاليم المعنية بالدرجة الأولى بالتقسيم؛ دارفور نظرا لتاريخه النزاعي و إعتباره معقل قوات الدعم السريع و المرتقة، و احتمال إنتقال العدوى للبقا سكان شرق السودان بدرجة أقل.

التهميش:

- ¹ أمينة زرداني، رضا شوادة، "تأثير التعددية الإثنية و أزمة الهوية على وحدة المجتمع و الدولة في السودان إقليم دارفور نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، (جانفي 2022)، ص318.
- ² حمدي عبد الرحمان حسن، "تأثير الفراشة: الصراع في السودان ومعضلة الإستقرار الإقليمي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2023/5/28، شهود في 2023/6/10، أنظر: <https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx>

- ³ حسن الحاج علي أحمد، "الإنقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش و السلطة في السودان"، سياسات عربية، العدد 24، (جانفي 2017)، ص53.
- ⁴ المرجع نفسه، ص54.

⁵ شيماء فاروق، "تصاعد الحرب في السودان 2023: الأسباب والتداعيات"، المركز الديمقراطي العربي، 2023/5/9، ص 2، شوهد في 2023/6/12، أنظر: <https://democraticac.de/?p=89586>

⁶ أحمد إمبابي، "أزمة السودان و إشكالية الإنتقال السياسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، (أفريل 2023)، ص 4.

⁷ التجاني صلاح عبد الله المبارك، "قراءة في الإتفاق السياسي الإطاري السوداني"، المركز الديمقراطي العربي، 2022/12/31، شوهد في 2023/4/1، أنظر: https://democraticac.de/?p=86800#google_vignette

⁸ المكان نفسه.

⁹ شيماء فاروق، مرجع سابق، ص 4.

¹⁰ نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 8.

¹¹ غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركزالخليج للأبحاث، 1997)، ص 160.

¹² Valentin conaju, Alinq Popescu, " Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement", Romanian journal of economic forecasting, N f52, November 2007, p122.

¹³ حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 60.

¹⁴ أحمد إمبابي مرجع سابق، ص 4-6.

¹⁵ منى عبد الفتاح، "كيف أنتجت الإنقسامات الحزبية في السودان ثنائية البرهان - حميدتي"، إندبندت عربية، 2023/5/1، ص 3، شوهد في: 2023/5/13، أنظر:

<https://www.independentarabia.com/node/446676>

¹⁶ Abiero Opondo , "Ethnicity :causes of political instability in Africa", Kigali Institute of Education, seen in 22/4/2023, on : <https://repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/5438/2731.pdf>

¹⁷ Donald Horowitz, "structure and strategy in ethnic conflict" , April 1998, seen in 12/3/2023, on: <https://www.semanticscholar.org/paper/Structure-and-Strategy-in-Ethnic-Conflict-Horowitz/12507f52ddd351401fe8bee3e0f3e05bee2b61bb>

¹⁸ Ronnie D .Lipschutz , "Seeking a state of one's own: An analytical framework for assessing ethnic and sectarian conflicts" , UC Berkeley GAIA Research Series, (1998), p57.

¹⁹ Oana Tranca, "La diffusion des conflits ethniques Une approche dyadique" ,Études internationales, vol 37, N4, (Décembre2006), p 515.

²⁰ بدون مؤلف، " لوموند: اللعبة الجيوسياسية للجيران غدت الصراع في السودان"، 2023/4/28، شوهد في: 2023/5/14، أنظر:

<https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/04/28>

²¹ المرجع نفسه، ص ص 3-4.

²² شيماء فاروق، مرجع سابق، ص 4 .

²³ نسرين الصباحي، " تفاقم الأزمات الأمنية: تجدد مخاطر الحرب الأهلية في دارفور"، المركز المصري للفكر و الدراسات الإستراتيجية، 2023/6/2، ص ص 1-2 ، شوهد في: 2023/6/12، أنظر: [/https://ecss.com.eg/34395](https://ecss.com.eg/34395)

²⁴ الصادق الرزقي، "مسارات ومنايع المرتزقة الأفارقة نحو السودان"، 2023/5/14، ص ص 1-2، شوهد في 2023/6/16، أنظر:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2023/5/14/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8>

²⁵"2023 Sudan Military Strength", Global firepower, 1/1/2023, seen in 23/4/2023, on: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=sudan